بسم الله الرحمن الرحيم

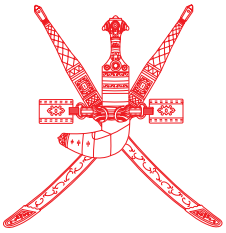

سلطنة عمان
وزارة المالية
المديرية العامة للموازنة والعقود

الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية
٢٠١٧م

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

- حفظه الله ورعاه -

الفهرس		رقم الصفحة
المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/١)	بالتصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م	٧
	بيان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م	٩-٢٣
جدول رقم (١)	الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م	٢٤-٢٥
جدول رقم (٢)	تقديرات الايرادات الجارية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م	٢٦-٢٧
جدول رقم (٢/١)	تقديرات الايرادات الجارية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م	٢٨-٣٢
جدول رقم (٢/٢)	تقديرات الايرادات الجارية للسنة المالية ٢٠١٧م (حسب البنود)	٣٣-٣٤
جدول رقم (٣)	تقديرات الايرادات الرأسمالية والاستردادات الرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية للسنة المالية ٢٠١٧م	٣٥
جدول رقم (٣/١)	تقديرات الايرادات الرأسمالية والاستردادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٧م (حسب البنود)	٣٦
جدول رقم (٤)	تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م	٣٧-٣٩
جدول رقم (٤/١)	تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م	٤٠-٤٤
جدول رقم (٥)	الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧م (حسب الوزارات قطاعيا)	٤٥-٤٧
جدول رقم (٥/١)	الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧ م (حسب القطاعات)	٤٨-٤٩
جدول رقم (٥/٢)	الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧ م (حسب المحافظات)	٥٠

المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٧/١)
بالتصديق على الميزانية العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٧م

نحن .. قابوس بن سعيد سلطان عُمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١،
وعلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ ،
وبعد العرض على مجلس عُمان ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى : التصديق على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م حسب الجداول المرفقة .

المادة الثانية : على جميع الوزارات والوحدات الحكومية تنفيذ أحكام هذا المرسوم كل في حدود اختصاصه.

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير ٢٠١٧م .

قابوس بن سعيد
سلطان عُمان

صدر في : ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ
الموافق : ١ يناير ٢٠١٧م

بيان الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م

بمناسبة صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٧/١) بالتصديق على الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م، يسر وزارة المالية وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط أن تقدم بيان بالنتائج المالية المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٦م وأهم ملامح وتقديرات الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧م.

لقد تأثرت الموازنة العامة للدولة بشكل كبير بالانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي بدأ انخفاضها منذ منتصف عام ٢٠١٤م ولا زالت مستمرة إلى يومنا هذا وهي تدخل عامها الثالث، حيث فقدت الخزينة العامة للدولة خلال عام ٢٠١٦م ما يزيد عن (٦٧٪) من الايرادات النفطية مقارنة بمستواها في عام ٢٠١٤م، وذلك على الرغم من ارتفاع الإنتاج. وقد شهد عام ٢٠١٦م أدنى سعر متداول للنفط العُماني، حيث وصل خلال شهر يناير إلى ما دون (٢٤) دولار للبرميل. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك تمكنت الحكومة – بفضل الله وتوفيقه – من توفير التمويل اللازم للإنفاق وتحقيق نتائج جيدة أخذاً في الاعتبار حجم التحديات التي تم مواجهتها، وذلك من خلال تطبيق حزمة من الإجراءات والسياسات التي كان لها أثر جيد في تقليل آثار انخفاض أسعار النفط على الأداء المالي والاقتصادي للدولة.

وفيما يتعلق بالإطار العام لموازنة عام ٢٠١٧م فإنه يأتي استمراراً للنهج المتبع خلال العامين الماضيين الهادف إلى ترشيد الإنفاق ورفع كفاءته والعودة به إلى مستويات قابلة للاستدامة، والاستمرار في مراجعة الايرادات غير النفطية بهدف زيادتها ورفع مساهمتها إلى إجمالي الايرادات وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية والاستفادة من أية زيادة تتحقق في الايرادات النفطية خلال العام لتغطية العجز المالي للموازنة وتعزيز الاحتياطيات.

جدير بالذكر أنه قد تم إعداد الموازنة في صياغتها النهائية بعد عرضها على كل من مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة ومجلس الوزراء ومجلس عُمان.

فيما يلي عرض موجز لأهم النتائج الأولية للسنة المالية ٢٠١٦م، وأهم ملامح موازنة عام ٢٠١٧م وما تضمنته من إجراءات وسياسات:

أولاً: تطورات الاقتصاد العالمي والوطني:

١) الاقتصاد العالمي:

ظلت آفاق النمو العالمي محاطة بحالة عدم اليقين نتيجة لعدة عوامل منها: عمليات إعادة التصحيح والتخطيط الجارية لاسيما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو العالمي من (٣,١٪) في ٢٠١٦م إلى (٣,٤٪) في عام ٢٠١٧م مع وجود تفاوت في معدلات النمو بين دول العالم.

يتوقع أن تواصل أسعار السلع مستوياتها المنخفضة، وأن يظل معدل التضخم العالمي منخفضاً. ومن المتوقع أن تتراجع جميع مؤشرات أسعار السلع الرئيسية في عام ٢٠١٧م نظراً لوفرة الإمدادات وضعف الطلب على السلع الصناعية.

٢) الاقتصاد الوطني:

تأثر الأداء الاقتصادي للسلطنة جراء انخفاض أسعار النفط، فقد انخفض الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٥م بنسبة (١٤٪) مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٤م، حيث انخفض من (٣١,٢) إلى (٢٦,٨) مليار ريال عُماني ونظراً لاستمرار انخفاض أسعار النفط فقد انخفض الناتج المحلي بالأسعار الجارية وفقاً للبيانات المعلنة حتى النصف الأول لعام ٢٠١٦م بحوالي (١١٪) إلا أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة قد نمى خلال عام ٢٠١٥م بنسبة (٥,٧٪) ومن المتوقع أن يكون رقماً ايجابياً في عام ٢٠١٦م على الرغم من الإنخفاض الحاد في الإيرادات النفطية وذلك كنتيجة مباشرة للسياسات المالية والإقتصادية التي إنتهجتها الحكومة خلال هذين العامين ومع توقع تحسن أسعار النفط في عام ٢٠١٧م فإن الناتج المحلي يتوقع أن يشهد نمو أكبر يقدر بحوالي (٢٪) في حين من المتوقع أن تنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة (٤,٧٪).

توقعات الناتج المحلي لعام ٢٠١٧م

نسبة النمو الكلي	٢٪
نسبة نمو الأنشطة غير النفطية	٤,٧٪

ظل التضخم في السلطنة عند مستوى متدني خلال عام ٢٠١٦م بما يعادل (١,٨٥٪) ومن المتوقع أن لا يتجاوز (٢,٨٪) خلال عام ٢٠١٧م.

لقد استفاد الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠١٦م من تراجع أسعار السلع غير المرتبطة بالطاقة، كما سيساعد ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي على كبح جماح تضخم الواردات للسلطنة.

ثانياً: النتائج الأولية المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٦م:

١) الإيرادات العامة:

أظهرت الحسابات الختامية (الأولية) للسنة المالية ٢٠١٦م النتائج التالية:

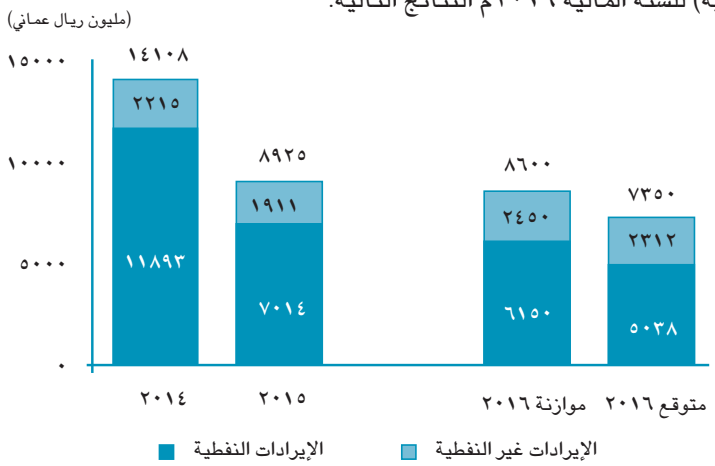

استمرار انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤م أفقد الإيرادات العامة للدولة (١١,٩) مليار ريال عماني. (٥,٢ مليار ما بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥م) (٦,٧مليار ما بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م). نسبة الايرادات غير النفطية ٣٢٪ من جملة الايرادات العامة خلال عام ٢٠١٦م

أسباب انخفاض الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المستهدفة لعام ٢٠١٦م:

- إنخفاض عوائد مبيعات النفط والغاز بنحو (١,١) مليار ريال عُماني.
- إنخفاض الإيرادات غير النفطية بنحو (١٤٠) مليون ريال عُماني.

يعود السبب الرئيس في عدم تحقيق الإيرادات المستهدفة إلى إنخفاض الايرادات النفطية نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار النفط ووصولها لمستويات متدنية، حيث بلغ متوسط سعر النفط المحقق فعلياً خلال عام ٢٠١٦م نحو (٣٩) دولار مقارنة بنحو (٤٥) دولار للبرميل كما كان مقدر في الموازنة و بانخفاض بلغت نسبته (٦٣٪) عن السعر المحقق لعام ٢٠١٤م.

الرسم أدناه يوضح انخفاض متوسط أسعار النفط خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٦م):

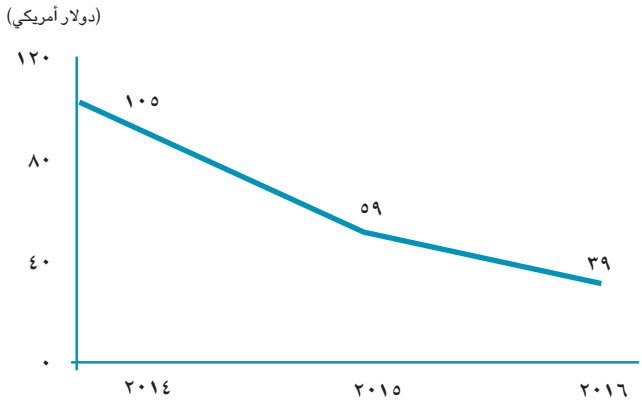

	دولار أمريكي
سعر النفط المحقق في عام ٢٠١٤م	١٠٥
سعر النفط المحقق في عام ٢٠١٦م	٣٩
نسبة الانخفاض في سعر برميل النفط	٦٣٪
انخفاض الايرادات	٦,٩ مليار ر.ع

٢) الإنفاق العام:

بلغ إجمالي الإنفاق العام وفق الحسابات الختامية (الأولية) نحو (١٢,٦٥) مليار ريال عُماني مقارنة بمبلغ (١١,٩) مليار ريال عُماني حسب تقديرات الموازنة أي بزيادة تبلغ نسبتها (٦٪)؛ نتيجة لارتفاع الصرف على المشروعات الإنمائية ودعم قطاع الكهرباء وتعزيز بعض بنود الموازنة لتلبية الاحتياجات الضرورية والطارئة.

ورغم أن الإنفاق الفعلي جاء أعلى عما هو مقدر له إلا أنه يقل عن الإنفاق الفعلي لعام ٢٠١٥م بنحو (١,٠٥) مليار ريال عُماني بنسبة تبلغ (٨٪)، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لترشيد الإنفاق، فقد انخفضت معظم بنود الانفاق العام عن مستوياتها في عام ٢٠١٥م كان أبرزها مصروفات الدعم والمصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية ومصروفات الأمن والدفاع.

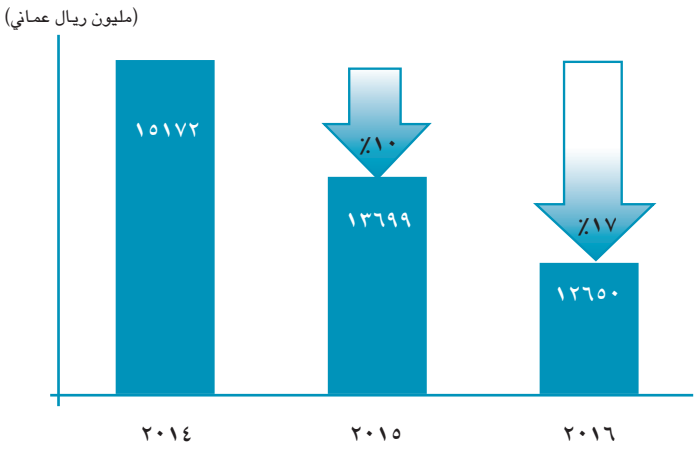

مليار ريال عماني	
الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٤م	١٥,٢
الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٦م	١٢,٧
نسبة التخفيض المحققة	١٦,٥٪

٣) العجز:

من المتوقع أن يبلغ العجز المالي الفعلي للسنة المالية ٢٠١٦م وفقاً للحسابات الأولية نحو (٥,٣) مليار ريال عُماني بارتفاع تبلغ نسبته (٦٠٪) عن العجز المقدر حسب الموازنة وهو يعتبر أعلى مستوى للعجز خلال تاريخ الموازنة العامة ويعود إرتفاع العجز لعدة أسباب منها تدني السعر الفعلي المحقق للنفط (من ٤٥ دولار المقدر في الموازنة إلى ٣٩ دولار الفعلي)، وانخفاض المحقق الفعلي من بعض بنود الايرادات غير النفطية. إضافة إلى زيادة الإنفاق العام عن تقديرات الموازنة.

٤) تمويل العجز:

على الرغم من حدة التحديات التي واجهتها الموازنة فقد استطاعت الحكومة ان توفر التمويل اللازم للإنفاق من خلال الإعتماد بشكل أساسي على الإقتراض الخارجي لتجنب مزاحمة القطاع الخاص في توفير احتياجاته التمويلية من السيولة المحلية حيث تم إصدار سندات دولية بقيمة (٤) مليار دولار وقروض تجارية مجمعة بمبلغ (٥) مليار دولار وقروض وكالة ضمان الصادرات بمبلغ (٢) مليار دولار وصكوك إسلامية بمبلغ نصف مليار دولار أمريكي.

وقد شكل الاقتراض من مؤسسات التمويل الأجنبية والمحلية وإصدار الصكوك وسندات التنمية وأذونات الخزينة نسبة (٧٢٪) من التمويل اللازم، وتم تغطية المتبقي (٢٨٪) من الاحتياطيات.

٥) الدين العام:

لقد أدى ارتفاع العجز خلال الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦م إلى مستويات عالية وغير مسبوقة إلى ارتفاع حجم الدين العام للدولة وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٦م إلى (٢٩٪)، وبالتالي فإن معدل خدمة الدين سوف ترتفع تباعاً خلال السنوات القادمة، والبيان التالي يوضح تطور العجز والدين العام خلال الفترة (٢٠١٤ – ٢٠١٦م):

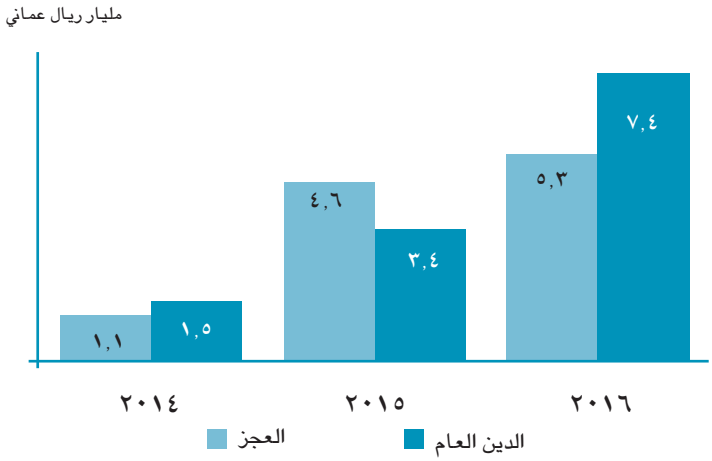

ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي إلى ٢٩٪

ثالثاً: الملامح الرئيسية للموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧م:

إن الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي التنفيذي السنوي لأهداف الخطة الخمسية ولهذا فإن إعداد تقديرات الايرادات والنفقات وتوقعات العجز في موازنة ٢٠١٧م تهدف لتحقيق الآتي:

أ) أهداف الموازنة:

١) ضمان الاستدامة المالية للدولة.

تعتبر الاستدامة المالية وتقليص المخاطر الاحتمالية من أهم الأهداف التي تسعى الموازنة إلى تحقيقها حتى لا تؤدى التصرفات المالية إلى توليد ضغوط على الموارد السيادية، وفي هذا السياق فإن المستويات المالية لموازنة ٢٠١٧م فيما يتعلق بجانبي الانفاق والايرادات قد تم تقديرها بما يحقق الآتي:

- تقليل عجز الموازنة العامة للدولة واحتواءه ضمن المستويات الآمنة.
- الاستمرار في مراجعة وتخفيض الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستهلاكي وغير الضروري ورفع كفاءة الإنفاق العام وضمان استدامته.
- تنشيط الإيرادات غير النفطية والعمل على رفع مساهمتها في جملة الإيرادات الحكومية.
- تحفيز استثمارات القطاع الخاص لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.
- الحد من تنامي الدين العام والعمل على تخفيضه خلال السنوات القادمة.
- التركيز على الإقتراض الخارجي لتمويل المشروعات الإنمائية وتمويل متطلبات الموازنة.

٢) حفز النمو والتشغيل المستدام

إن الانفاق العام هو أحد المصادر الهامة للنمو الاقتصادي والتوظيف وفي هذا المجال فقد تضمنت موازنة ٢٠١٧م التالي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي وضبط معدل التضخم على النحو الذي يحافظ على مستوى دخل الفرد.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة للوحدات الحكومية التي تسهم على نحو مباشر وغير مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي المخطط لعام ٢٠١٧م.
- تقديم الدعم المطلوب لتحقيق النتائج المرتقبة لتوصيات برنامج (تنفيذ) المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص والعمل على زيادة معدل الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.
- التركيز في الموازنة الانمائية على الاستثمار في القطاعات الواعدة والمنتجة والمحددة في الخطة الخمسية التاسعة بما يعزز عملية التنويع الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط وتدعيم التنمية الاجتماعية.
- توفير الاعتمادات المالية لتأسيس وتفعيل مركز خدمات الاستثمار في وزارة التجارة والصناعة والذي يعنى برعاية وتسهيل إجراءات استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.
- توفير الاعتمادات المالية لوحدة دعم التنفيذ والمتابعة لتمكين الوحدة من القيام بدورها وممارسة الاختصاصات والمسؤوليات المناطة بها على أكمل وجه.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يمكن من تعجيل تنفيذ عدد أكبر من المشروعات الاستثمارية ومبادرات القطاع الخاص وذلك دون اختلال التوازنات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- الاهتمام بمخصصات الصيانة للأصول والمرافق والبنى الأساسية للحفاظ على الإنجازات التنموية المحققة من خلال الإنفاق العام والعمل الموازني على مدار العقود الماضية.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإسناد حصة من المشاريع والأعمال الحكومية اليها وتسريع صرف الدفعات المالية المستحقة لها والاستمرار في تقديم القروض التي يقدمها صندوق الرفد وبنك التنمية.

٣) استقرار المستوى المعيشي للمواطنين:

حققت السلطنة انجازات كبيرة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية والبنية التحتية والتي دفعت بالمستويات المعيشية للمواطنين إلى مستويات عالية. هذه الإنجازات تحققت من خلال السياسات القطاعية الرشيدة لكافة الوحدات الحكومية من خلال الاستخدام الأمثل لمخصصاتها من الموازنة العامة للدولة، ومن هنا فإن الموازنة تستهدف المحافظة على هذه الإنجازات من خلال:

• قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية:

تبلغ الحصة المدرجة في الموازنة لهذه القطاعات نحو (٢٦٨٦) مليون ريال عُماني بنسبة (٢٣٪) من إجمالي الإنفاق العام منها نحو (١٥٨٦) مليون ريال عُماني لقطاع التعليم ومبلغ (٦١٣) مليون ريال عُماني لقطاع الصحة، ومبلغ (٤٨٧) مليون ريال عُماني لقطاع الرعاية الاجتماعية، ويشمل مصروفات الرواتب ومستحقات الموظفين والمصروفات التشغيلية وتكاليف تقديم الخدمات الصحية والتعليمية ومخصصات الضمان والرعاية الاجتماعية وكذلك السيولة النقدية للصرف على المشروعات الانمائية التابعة للقطاعات كالمدارس والمرافق الصحية وغيرها.

ويأتي تخصيص هذه الحصة الكبيرة من الموازنة لهذه القطاعات إدراكاً لأهميتها كونها تتعلق بالبعد الاجتماعي وتلامس حياة المواطنين بصورة مباشرة.

• التوظيف:

نظراً لظروف الموازنة التي تأثرت جراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط ونظراً لإرتفاع حجم الرواتب ونسبتها من الإنفاق العام وتنامي عبئها المالي فإن فرص التوظيف في القطاع الحكومي خلال عام ٢٠١٧م ستكون محدودة والتعويل بشكل أساسي على شركات ومؤسسات القطاع الخاص لخلق فرص عمل للشباب العُماني من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية ذات العائد الاقتصادي حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن إرتفاع عدد العُمانيين العاملين في القطاع الخاص إلى (٢٢٢) ألف عامل في عام ٢٠١٦م بزيادة قدرها (١٣) ألف عامل مما يعني أن القطاع الخاص قد استطاع استيعاب هذا العدد وقياساً عليه فإنه من المؤمل أن يوفر سوق العمل فرص عمل إضافية في حدود (١٢) إلى (١٣) ألف فرصة خلال عام ٢٠١٧م.

• الخدمات الحكومية:

المحافظة على مستوى الخدمات الحكومية الأساسية كالصحة والتعليم والتدريب والكهرباء والمياه والخدمات الأمنية والاتصالات ومساعدات الضمان الاجتماعي والعمل على تحسين جودتها قدر الإمكان.

• الصندوق الوطني للتدريب:

توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتفعيل دور الصندوق الوطني للتدريب ليتمكن من الدفع بجهود التوظيف في القطاع الخاص وتمويل برامج التأهيل والتدريب على النحو الذي يضمن جودتها وسرعة تنفيذها.

• برنامج المساكن الاجتماعية والمساعدات السكنية:

الاستمرار في تنفيذ برنامج بناء المساكن الاجتماعية وبرنامج المساعدات السكنية النقدية للفئات المستحقة من المواطنين.

ب) التقديرات المالية للموازنة العامة لعام ٢٠١٧م:

	مليون ريال عماني	
	الفعلي المتوقع لعام ٢٠١٦م	الموازنة المعتمدة لعام ٢٠١٧م
سعر النفط (دولار أمريكي)	٣٩	٤٥
الايرادات	٧٣٥٠	٨٧٠٠
الإنفاق	١٢٦٥٠	١١٧٠٠
العجز	(٥٣٠٠)	(٣٠٠٠)

١) الإيرادات العامة:

تم تقدير جملة الإيرادات بمبلغ (٨،٧) مليار ريال عُماني بزيادة تبلغ (١٨٪) عن الإيرادات الفعلية المتوقعة لعام ٢٠١٦م والتي تتكون من ايرادات النفط والغاز بمبلغ (٦،١١) مليار ريال عُماني تمثل ما نسبته (٧٠٪)، كما قدرت الإيرادات غير النفطية بنحو (٢،٥٩) مليار ريال عُماني ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي الإيرادات والتي يتم تحصيلها من البنود التالية:

البيان	مليون ريال عُماني
أ) ايرادات الضرائب والرسوم:	
• ضريبة الدخل (على الشركات والمؤسسات)	٤٠٠
• رسوم الترخيص باستقدام العمال غير العُمانيين	٣١٠
• الضريبة الجمركية	٣٧٠
• ايرادات ضريبية أخرى	٣٤٣
جملة ايرادات الضرائب والرسوم	**١٤٢٣**
ب) ايرادات غير ضريبية:	
• ارباح الاستثمارات في الأسهم وحصص رأس المال	٢٠٠
• المعونات المستلمة	٢٥٠
• ايرادات بيع المياه	١٤٣
• إيرادات أخرى	٥٧٤
جملة الايرادات غير الضريبية	**١١٦٧**
الإجمالي	**٢٥٩٠**

لقد تم الأخذ في الاعتبار عند تقدير الإيرادات الاعتبارات التالية:

- التزام السلطنة بالتخفيض المقرر على انتاج النفط وفقاً لقرار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
- بدء تدفق الغاز من حقل خزان مكارم في الربع الأخير من عام ٢٠١٧م – بإذن الله –.
- تحسين الآليات ورفع معدلات التحصيل والتوسع في توفير الخدمات التفضيلية مقابل رسوم تتوافق مع هذه الخدمات.

٢) الإنفاق العام:

قدر إجمالي الإنفاق العام بنحو (١١,٧) مليار ريال عُماني بانخفاض قدره (٢٠٠) مليون ريال عُماني عن الإنفاق المقدر لعام ٢٠١٦م بنسبة (٢٪)، وقد تم الأخذ في الاعتبار نتائج الإجراءات المالية التي تم اتخاذها لتخفيض الإنفاق بكافة بنوده وفقاً للتالي:

مليار ريال عماني	
المصروفات الجارية	٧٩٩٠
المصروفات الإستثمارية	٣٣١٥
مصروفات الدعـــــم	٣٩٥
الاجمالي	١١٧٠٠

• المصروفات الجارية للوزارات والوحدات الحكومية:

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (٤،٤) مليار ريال عُماني بتخفيض تبلغ نسبته (٥٪) عن تقديرات موازنة ٢٠١٦م منها مخصصات رواتب ومستحقات الموظفين بمبلغ (٣،٣) مليار ريال عُماني متضمنة العلاوة الدورية، والمصروفات التشغيلية مبلغ (٠،٦) مليار ريال عُماني، علماً بأن بند رواتب ومستحقات الموظفين يمثل نسبة (٧٥٪) من إجمالي المصروفات الجارية.

• المصروفات الانمائية:

قدرت الاعتمادات المالية للصرف على تنفيذ المشروعات الانمائية بنحو (١,٢) مليار ريال عُماني، وهذا المبلغ يمثل السيولة النقدية المقدر صرفها خلال السنة وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلية، وقد تم مراعاة الإبقاء على مستوى الصرف على المشاريع الانمائية بدون تخفيض وبما يضمن سير العمل وإكمال كافة المشاريع التي هي قيد التنفيذ دون أي توقف أو تأجيل وضمان سداد الدفعات المالية المستحقة عن التعاقدات الحكومية في مواعيدها وبشكل منتظم.

• مصروفات الأمن والدفاع:

تبلغ جملة المخصصات المقدرة لهذا البند (٣،٣٤) مليار ريال عُماني بتخفيض تبلغ نسبته (٥٪) عن المخصصات في موازنة عام ٢٠١٦م وتتكون مصروفات هذا البند من رواتب ومستحقات الموظفين والمصروفات التشغيلية الأخرى ومصروفات الخدمات الصحية والتعليمية والمصروفات الإنشائية.

• مصروفات إنتاج النفط والغاز:

قدرت مصروفات هذا البند بنحو (١،٨٢) مليار ريال عُماني بزيادة تبلغ نسبتها (٢٪) عن تقديرات موازنة ٢٠١٦م.

- **مصروفات الدعم:**

تبلغ المخصصات المقدرة لهذا البند (٣٩٥) مليون ريال عُماني وهو بنفس المستوى المعتمد في موازنة عام ٢٠١٦م ويشمل هذا البند مخصصات لدعم الكهرباء وغاز الطبخ ودعم القروض الإسكانية والتنموية والدعم التشغيلي للشركات الحكومية.

- **مصروفات أخرى:**

تبلغ المخصصات المقدرة لهذا البند (٤٠٥) مليون ريال عُماني بزيادة قدرها (١٦٥) مليون ريال عُماني عن تقديرات موازنة ٢٠١٦م، أي بنسبة (٦٩٪)؛ نتيجة لارتفاع فوائد القروض والتي بلغت (٢٦٥) مليون ريال عُماني، كما يشمل هذا البند مخصصات مساهمة الحكومة في رؤوس أموال الشركات والمؤسسات المحلية والخارجية بمبلغ (١٤٠) مليون ريال عُماني.

٣) العجز:

من المقدر أن يبلغ عجز الموازنة نحو (٣) مليار ريال عُماني أي بنسبة (٣٥٪) من الإيرادات العامة ونسبة (١٢٪) من الناتج المحلي، ورغم أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي تعتبر ضمن المستويات المنخفضة وفق المؤشرات الدولية وسيكون من المتاح تمويله من خلال النفاذ إلى أسواق الدين العالمية، إلا أنه نظراً لتراكم العجز للسنة الثالثة على التوالي فإن هدف تخفيض العجز خلال العام سيكون أحد أولويات الموازنة العامة هذا العام.

٤) تمويل العجز:

سيتم تمويل نسبة (٨٤٪) من العجز المقدر في موازنة عام ٢٠١٧م أي بمبلغ (٢,٥) مليار ريال عُماني من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي. بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو (٠,٥) مليار ريال عُماني من خلال السحب من الاحتياطيات، ويشمل الإقتراض الخارجي بالدولار الأمريكي إصدار سندات دولية وصكوك وقروض تجارية مجمعة.

٥) برنامج التخصيص:

تم الشروع في عام ٢٠١٦م بتنفيذ برنامج التخصيص وفقاً للإطار العام المعد للسنوات (٢٠١٦م – ٢٠٢٠م) حيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بتأسيس شركات قابضة على مستوى كل قطاع وإحالة حصص الحكومة في الشركات المحلية والخارجية إلى الشركات القابضة، كما تم تحويل ملكية بعض الشركات إلى

الصناديق السيادية تمهيداً لخصخصتها، وفي هذا الصدد تم الإنتهاء من إعداد الدراسات الاستشارية المالية والقانونية والفنية المتعلقة بتخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء وهي إحدى الشركات التابعة لشركة الكهرباء القابضة والمملوكة بالكامل من قبل الحكومة، ومن المتوقع أن يتم استكمال وضع الآليات المتعلقة بمتطلبات تنفيذ مشروع تخصيص شركة مسقط لتوزيع الكهرباء خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧م.

علماً بأن تنفيذ برنامج التخصيص سوف يستمر خلال السنوات القادمة باعتباره إحدى الأدوات الأساسية التي ترمي إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في إمتلاك وتمويل وإدارة الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي توسيع قاعدة الملكية والمشاركة وتعميق سوق رأس المال في السلطنة، مع الأخذ في الاعتبار الجدوى الإقتصادية لتخصيص كل شركة وملائمة وضع سوق الأوراق المالية.

٦) البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنفيذ):

لقد ركزت الخطة الخمسية التاسعة على خمسة قطاعات واعدة وعدد من الممكنات ولضمان تنفيذ أهداف الخطة لاسيما ما يتعلق منها بالتنويع الاقتصادي تم اعتماد البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنفيذ) بهدف تحسين بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال بما يخدم التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية من خلال مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات واستخدام التقنيات الإلكترونية في إنجاز الخدمات الحكومية لتذليل كافة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وقد اشتملت المرحلة الأولى من برنامج تنفيذ على قطاعات رئيسية ثلاث وهي: (الصناعات التحويلية، السياحة، الخدمات اللوجستية)، إضافة إلى قطاعات داعمة (المالية والتمويل المبتكر)، (التشغيل وسوق العمل)، وقد نتج عن المرحلة الأولى (١٢١) مبادرة ومشروع يبدأ العمل على تنفيذها ابتداءً من هذا العام ٢٠١٧م، ومن المتوقع أن تساهم مخرجات المرحلة الأولى في رفع الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد عن (١,٧) مليار ريال عُماني، بالإضافة إلى خلق فرص وظيفية للعُمانيين مقدره بعدد (٣٠) ألف فرصة، كما تم تأسيس وحدة دعم التنفيذ والمتابعة التي تعد من الأدوات الممكنة والداعمة لتنفيذ المبادرات والبرامج التي أوصى بها برنامج (تنفيذ).

رابعاً: الإجراءات المالية المتخذة لمواجهة عجز الموازنة وضبط الأوضاع المالية:

نظراً لاستمرار أسعار النفط في مستويات منخفضة لعامها الثالث، فقد انتهجت الحكومة سياسة التدرج في مواجهة الانخفاض الحاد في الايرادات لتفادي أية تبعات حادة سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية. لذا فقد تم مراعاة عدم التأثير على الخدمات المقدمة للمواطنين وتجنيب دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش، وعليه فقد تضمنت موازنة ٢٠١٧م عدداً من الإجراءات في جانبي الإيرادات والإنفاق نستعرض أهمها فيما يلي:

أ) تنشيط الإيرادات غير النفطية:

من المتوقع أن تؤدي الإجراءات المذكورة أدناه وفقاً للقرارات التي صدرت أو تلك التي في طور الإصدار من الجهات الحكومية المعنية إلى تحسين ورفع مساهمة الإيرادات غير النفطية:

- تعديل قانون ضريبة الدخل المتوقع صدوره خلال هذا العام، علما بأن الأثر المالي لهذا التعديل غير مدرج في الموازنة لعدم صدور القانون.
- تطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع الخاصة كالتبغ والكحول وغيرها بشكل متزامن مع تطبيقها في باقي دول مجلس التعاون الخليجي.
- تعديل رسوم إصدار تراخيص استقدام العمال غير العُمانيين.
- تعديل بعض الرسوم الخدمية للخدمات التي تقدمها شرطة عُمان السلطانية.
- الحد من الإعفاءات الضريبية للشركات والمؤسسات.
- رفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة.
- تعديل الضوابط المطبقة للإعفاءات من الضريبة الجمركية.
- تطبيق التعرفة المعدلة لكبار مستهلكي الكهرباء للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية.
- تعديل ضوابط تخصيص الأراضي (التجارية والسياحية والصناعية والزراعية).
- تطبيق الرسوم الخدمية الموحدة للخدمات البلدية.
- تعديل الرسوم لبعض الخدمات المقدمة من الوزارات والوحدات الحكومية بما يعكس تكلفة ومستوى الخدمات المقدمة.

ب) ترشيد الإنفاق العام:

إن إجراءات ضبط الأوضاع المالية التي شرعت الحكومة في تنفيذها منذ ٢٠١٥م كانت متدرجة وذلك من أجل تقليل تأثيراتها على النمو الاقتصادي والتوظيف. حيث أن خفض الإنفاق انعكس ايجاباً على تحسين كفاءته وقد انحصر في بعض بنوده والتي لا تؤثر على رواتب ومخصصات موظفي الحكومة ولا تؤثر على النشاط الأساسي الذي تقوم بها الوحدات الحكومية وكذلك الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع، وذلك على النحو التالي:

- إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتريث في تنفيذ المشروعات غير الملحة.
- تأجيل شراء واستبدال السيارات الحكومية والمعدات وضبط الصرف على الموازنة الرأسمالية بحيث يكون في حده الأدنى.

- عدم التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات الحكومية (المديريات والدوائر).
- التأكيد على أن الكفاءة الاقتصادية في تقديم الخدمات والسلع العامة يجب أن تكون معياراً رئيسياً يحكم إعداد الوزارات والجهات الحكومية لموازناتها السنوية.
- رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال التوسع في استخدام التعاملات الالكترونية في إنهاء المعاملات وتسهيل وتسريع إجراءات العمل وإجراءات إصدار الموافقات والتصاريح.
- رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية المملوكة للحكومة بهدف تعزيز مساهمتها في الاقتصاد والتأكيد على ضرورة تطبيق الحوكمة الجيدة.
- مراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيد استخدامه وتوجيهه وحصره على الفئات المستحقة من المواطنين مع مراعاة التدرج.
- إشراك القطاع الخاص (Outsourcing) في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار التي تحفز النمو الاقتصادي.
- بيع الأصول الحكومية ولا سيما تلك التي تكلف الخزانة العامة عبء يتمثل في صيانتها أو تشغيلها وذلك في إطار برنامج التخصيص.
- استكمال إجراءات إصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص (PPP)، حيث من المؤمل أن يساهم صدور هذا القانون في تسهيل إجراءات الشراكة بين القطاعين وتفعيل وتمكين مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال.
- الالتزام بالمخصصات المعتمدة للوزارات والوحدات الحكومية وعدم اعتماد أية مبالغ إضافية على أن يتم تغطية أية احتياجات ملحة خلال العام من خلال ترتيب أولويات الإنفاق، وإعطاء الأولوية لتخفيض العجز المتراكم في حالة تحقق أي زيادة في الايرادات النفطية خلال العام.

كما تراعي موازنة عام ٢٠١٧م أهمية الإبقاء على معدل مخصصات الإنفاق الاستثماري لكي تتمكن الجهات الحكومية من تلبية المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الحكومية وصرف مستحقات المقاولين والموردين دون تأخير.

كذلك تولي الموازنة أهمية قصوى لتنفيذ مشاريع مد شبكة المياه ومشاريع الصرف الصحي والطرق وفق الخطط المعدة لها وتسعى الحكومة لتمويلها بالاقتراض من المؤسسات العربية والمنظمات الدولية.

خامساً: التخطيط والانضباط المالي:

نظراً للتوسع الكبير الذي شهده الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة وسعياً لتحقيق الانضباط المالي وتصحيح مسار الإنفاق واحتواءه عند معدلات تكون قابلة للاستدامة وإعادة ترتيب الأولويات فقد قامت

الوزارة بالآتي:

١) تطوير وحدة السياسات المالية الكلية التي تم تأسيسها في وزارة المالية بما يمكنها من إنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات المالية الحكومية، وبناء نموذج كلي للمالية العامة، يشمل إعداد توقعات الإيرادات والنفقات والعجز / الفائض والتمويل على المدى المتوسط.

٢) السير في مراحل تحديث النظام المالي المحاسبي المتكامل والانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق الذي يطور من أسلوب تسجيل الحسابات الحكومية وربطها بالإحصاءات القومية لتسهيل تتبع مسارات الإنفاق الحكومي والتحقق من الانضباط المالي للوحدات الحكومية وحصر وتحديد القيم المالية لكافة الممتلكات والأصول الحكومية بهدف اظهار المركز المالي بصورته الحقيقية.

٣) البدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء في العام المالي ٢٠١٧م على أربع وزارات هي: (التربية والتعليم والصحة والخدمة المدنية والمالية)، وهو يمثل أسلوب متقدم في مجال التخطيط المالي وتحديد أولويات الانفاق العام وربطه بتحقيق الأهداف والأنشطة التي تخدم المجتمع.

٤) تطوير أداء الاستثمارات الحكومية من خلال تأسيس شركات قابضة في كل قطاع والعمل على توظيف الإمكانات والموارد المشتركة بالشكل الأمثل والحد من الازدواجية في الجهود الإدارية والتنظيمية بهدف تعظيم العائد الاقتصادي والمالي على تلك الاستثمارات.

٥) إصدار الطبعة الجديدة من العقود الموحدة للأعمال الإنشائية والهندسية والخدمات الاستشارية والتي تتضمن تحديث لكافة الشروط والأحكام التعاقدية وتحديد العلاقة بشكل أكثر وضوحاً وشمولية وبما يؤدي إلى تفادي العقبات التي تواجه تنفيذ المشروعات الانمائية الحكومية، وقد تم الإستناد في إعداد هذه العقود على أحدث نموذج من العقود الدولية (FIDIC).

٦) تأسيس وحدة معنية بإدارة الدين العام في وزارة المالية تتولى مهمة تخطيط وتنظيم وإدارة عمليات الدين الحكومي ومراجعة الوسائل والخيارات على ضوء تطورات الأسواق المالية العالمية وأوضاع السيولة المحلية ومراقبة المستوى الآمن للمديونية والمخاطر المرتبطة بارتفاعها وتنويع مصادر التمويل.

٧) تحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة بما فيها استحداث حساب مصرفي موحد للخزينة العامة.

٨) الاستمرار في مراقبة الأداء المالي للموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن في عام ٢٠٢٠م، وذلك بوضع سقف للإنفاق العام والإيرادات على المدى المتوسط وبما ينسجم مع الإطار الكلي للخطة الخمسية.

٩) السعي لتحسين التصنيف الائتماني للسلطنة والذي انخفض من مستوى (A) في عام ٢٠١٤م إلى (A-) و (BBB-) في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م على التوالي بسبب التأثير السلبي الذي خلفه انخفاض أسعار النفط على المالية العامة للحكومة.

سادساً: الختام:

وفي الختام تتشرف وزارة المالية أن تتقدم للمقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم – حفظه الله ورعاه – بالتهنئة بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد ٢٠١٧م سائلين المولى عز وجل أن يمن على جلالته بالصحة والعافية وأن يمد في عمره.

كما نتقدم بالتهنئة للشعب العُماني الكريم بحلول عام ٢٠١٧م ونسأل الله العلي القدير أن يكون عام خير وبركة ورخاء شاكرين لهم وقفتهم المساندة مع الحكومة في هذه الفترة الصعبة وتفهمهم للقرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف الآثار الناتجة عنها على الوضع المالي والاقتصادي للدولة ونثمن كذلك جهود الوزارات والوحدات والشركات الحكومية بالالتزام بالمخصصات المعتمدة وترتيب أولويات الإنفاق لديها وتعاونها في تجاوز هذه التحديات المالية.

كذلك نتقدم بالشكر للمؤسسات المالية الدولية والمحلية على ثقتها ودعمها للسياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال عامي ٢٠١٥م و ٢٠١٦م والتي تمثلت في توفير التمويل اللازم لتغطية عجز الموازنة خلال العامين المنصرمين.

صدر في : ٢ ربيع الثاني ١٤٣٨هـ

الموافق : ١ يناير ٢٠١٧م

جدول رقم (١)
الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م

(مليون ريال عُماني)

البيان		تقديرات الميزانية	
أولاً : الايرادات:			
١) صافي إيرادات النفط		٤٤٥٠	
٢) ايرادات الغـــــاز		١٦٦٠	
٣) ايـرادات جاريـــة	جدول رقم (٢)	٢٥٥٠	
٤) ايرادات رأسمالية	جدول رقم (٣)	٢٠	
٥) استردادات رأسمالية	جدول رقم (٣)	٢٠	
إجمالـي الايـــرادات			٨٧٠٠
ثانياً : الإنفاق العام:			
المصروفات الجارية:			
٦) مصروفات الدفاع والأمن		٣٣٤٠	
٧) مصروفـات الـوزارات المدنية	جدول رقم (٤)	٤٣٨٥	
٨) مصروفات إنتاج النفط		٣٣٠	
٩) مصروفات إنتاج الغـــاز		١٨٠	
١٠) فوائـد علـى القروض		٢٦٥	
جملة المصروفات الجارية			٨٥٠٠
المصروفات الاستثمارية:			
١١) المصروفات الانمائية		١٢٠٠	
١٢) المصروفات الانمائية للشركات الحكومية		١٤٠	
١٣) المصروفات الرأسمالية للوزارات المدنية	جدول رقم (٤)	١٥	
١٤) مصروفات إنتاج النفط		٧٥٠	
١٥) مصروفات إنتاج الغاز		٥٦٠	
جملة المصروفات الاستثمارية			٢٦٦٥

تابع جدول رقم (١)
الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧م

(مليون ريال عُماني)

البيان		تقديرات الميزانية
المساهمات ونفقات أخرى:		
١٦) مساهمات في مؤسسات محلية واقليمية ودولية	١٤٠	
١٧) مصروفات الدعم	٣٩٥	
جملة المساهمات ونفقات أخرى		٥٣٥
إجمالي الانفاق العام		١١٧٠٠
ثالثاً : العجز (أولاً – ثانياً)		(٣٠٠٠)
وسائل التمويل:		
١٨) صافي الاقتراض الخارجي:		٢١٠٠
ـ القروض المتوقع استلامها	٢٢٣٠	
ـ القروض المتوقع سدادها	(١٣٠)	
١٩) صافي الاقتراض المحلي:		٤٠٠
ـ القروض المتوقع استلامها	٦٠٠	
ـ القروض المتوقع سدادها	(٢٠٠)	
٢٠) تمويل من الإحتياطيات		٥٠٠
جملة وسائل التمويل		٣٠٠٠

جدول رقم (٢)
تقديرات الايرادات الجارية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
١٠١٠٠	ديوان البلاط السلطاني	١١٣٨٩٧
١٥٣٠٠	مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء	٣
١٠٢٠٠	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٩
١٠٤٠٠	وزارة الشؤون القانونية	٥٦٨
١٠٥٠٠	وزارة المالية	٦٧٥٨٥٢
١٠٦٠٠	وزارة الخارجية	٤٥٤٢
١٠٧٠٠	وزارة الداخلية	٢٦٩
١٠٨٠٠	وزارة الإعلام	٧٣٦
١٠٩٠٠	وزارة التجارة والصناعة	١٨٢١١
١١٠٠٠	وزارة النفط والغاز	١٥١٥٧
١١١٠٠	وزارة الزراعة والثروة السمكية	٨٥٥٤
١١٢٠٠	وزارة العدل	١١٨٢
١١٣٠٠	وزارة الصحة	٣٧٨٤٦
١١٤٠٠	وزارة التربية والتعليم	٣١٢٢
١١٥٠٠	وزارة التنمية الاجتماعية	١٤١٨
١١٦٠٠	وزارة التراث والثقافة	٦١٨
١١٧٠٠	وزارة النقل والإتصالات	٢٢٧١٩
١١٩٠٠	وزارة الاسكان	٧٠٣١١
١٢١٠٠	وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه	٣٥٩٤٤
١٢٢٠٠	اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني	٤
١٢٣٠٠	مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار	٣٠٠٠٠
١٢٤٠٠	محافظة مسقط	٧
١٢٧٠٠	مجلس المناقصات	١٩١٨
١٣٠٠٠	مجلس الشورى	٦
١٣١٠٠	وزارة الخدمة المدنية	١٩
١٣٧٠٠	جامعة السلطان قابوس والمستشفى التعليمي	٦٥٨٤
١٤٠٠٠	وزارة المالية (مخصصات أخرى)	٩٧
١٤٢٠٠	موازنات الفائض والدعم	٢٠٠٦٠٣
١٥٠٠٠	وزارة الشؤون الرياضية	٦١٠
١٥٢٠٠	معهد الإدارة العامة	٧٥٩

تابع جدول رقم (٢)
تقديرات الايرادات الجارية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
١٥٥٠٠	وزارة التعليم العالي	٤٤٧٤
١٥٧٠٠	المجلس الأعلى للتخطيط	٧٣
١٥٩٠٠	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	٣١٥
١٦٠٠٠	مجلس الدولة	٦
١٦١٠٠	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	٥٤
١٦٢٠٠	الادعاء العام	٦٥٨٥
١٦٥٠٠	الهيئة العامة للصناعات الحرفية	٢٩٤
١٦٧٠٠	وزارة السياحة	١٣٦٠١
١٦٨٠٠	مجلس البحث العلمي	١١
١٦٩٠٠	المجلس العُماني للاختصاصات الطبية	٢٩٦
١٧٦٠٠	وزارة القوى العاملة	٣١٣٩٦٤
١٧٧٠٠	هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	٦
١٧٨٠٠	وزارة البيئة والشؤون المناخية	١١٨٥
١٨٣٠٠	الهيئة العامة لحماية المستهلك	٢٥١
١٨٤٠٠	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	١٤١٣
١٨٥٠٠	الهيئة العُمانية للاعتماد الاكاديمي	٤٠
١٨٦٠٠	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٢٠٩٦
١٨٩٠٠	الهيئة العامة لسجل القوى العاملة	٤
١٩٢٠٠	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء (المحاكم والأمانة العامة للمجلس)	٥٦٥٤
١٩٤٠٠	الهيئة العامة للطيران المدني	٧٦١١٣
١٩٥٠٠	محكمة القضاء الإداري	١٩٦
١٩٦٠٠	الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	١٦٥
١٩٧٠٠	الهيئة العامة للتعدين	٣٤٤٨٣
٢٠٤٠٠	وزارة الدفـــاع	٢٠٠
٢٠٦٠٠	شرطة عُمان السلطانية	٥٧٥٠٠٠
٤٠٥٠٠	وزارة المالية (تمويل مؤسسات أخرى)	٢٠٠٠٠٠
٤٠٥٠١	وزارة المالية (الاقتراض)	١٩٥٦
١٩٠٠٠	احتياطـــي مخصـــص	٦٠٠٠٠
	الاجمالي	٢٥٥٠٠٠٠

جدول رقم (١/٢)
تقديرات الايرادات الجارية حسب التخصصات الوظيفية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
	١) قطاع الخدمات العامة:	
١٥٣٠٠	مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء	٣
١٠٢٠٠	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٩
١٠٤٠٠	وزارة الشؤون القانونية	٥٦٨
١٠٥٠٠	وزارة الماليـــة	٦٧٥٨٥٢
١٠٦٠٠	وزارة الخارجيـــة	٤٥٤٢
١٢٢٠٠	اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني	٤
١٢٧٠٠	مجلـــس المناقصـــات	١٩١٨
١٣٠٠٠	مجلس الشـــورى	٦
١٤٠٠٠	وزارة المالية (مخصصات أخرى)	٩٧
١٦٠٠٠	مجلـس الدولـــة	٦
١٦١٠٠	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	٥٤
١٧٧٠٠	هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	٦
١٨٣٠٠	الهيئة العامة لحماية المستهلك	٢٥١
	جملة قطاع الخدمات العامة	٦٨٣٣١٦
	٢) قطاع الدفاع:	
٢٠٤٠٠	وزارة الدفـــاع	٢٠٠
	جملة قطاع الدفاع	٢٠٠

تابع جدول رقم (١/٢)
تقديرات الايرادات الجارية حسب التخصصات الوظيفية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
	٣) قطاع الامن والنظام العام:	
١٠٧٠٠	وزارة الداخلية	٢٦٩
١١٢٠٠	وزارة العـــدل	١١٨٢
١٢٤٠٠	محافظة مسقط	٧
١٦٢٠٠	الإدعاء العـام	٦٥٨٥
١٩٢٠٠	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء (المحاكم والأمانة العامة للمجلس)	٥٦٥٤
١٩٥٠٠	محكمة القضاء الإداري	١٩٦
٢٠٦٠٠	شرطـة عُمـان السلطانيـة	٥٧٥٠٠٠
	جملة قطاع الامن والنظام العام	٥٨٨٨٩٣
	٤) قطاع التعليم:	
١١٣٠٠	وزارة الصحـــة (المعاهد الصحية والمديرية العامة للتعليم والتدريب)	١٢
١١٤٠٠	وزارة التربية والتعليم	٣١٢٢
١٣٧٠٠	جامعة السلطان قابوس والمستشفى التعليمي	٦٥٨٤
١٥٢٠٠	معهد الإدارة العامة	٧٥٩
١٥٥٠٠	وزارة التعليم العالي	٤٤٧٤
١٦٨٠٠	مجلس البحث العلمي	١١
١٦٩٠٠	المجلس العُماني للاختصاصات الطبية	٢٩٦
١٧٦٠٠	وزارة القوى العاملة (قطاع التعليم التقني والتدريب المهني)	٢٧٦٤
١٨٥٠٠	الهيئة العُمانية للاعتماد الاكاديمي	٤٠
	جملة قطاع التعليم	١٨٠٦٢

تابع جدول رقم (١/٢)
تقديرات الايرادات الجارية حسب التخصصات الوظيفية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
	٥) قطاع الصحة:	
١١٣٠٠	وزارة الصحـــة	٣٧٨٣٤
	جملة قطاع الصحة	٣٧٨٣٤
	٦) قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية:	
١١٥٠٠	وزارة التنمية الاجتماعية	١٤١٨
١٣١٠٠	وزارة الخدمة المدنية	١٩
١٧٦٠٠	وزارة القوى العاملة (قطاع العمل)	٣١١٢٠٠
١٨٩٠٠	الهيئة العامة لسجل القوى العاملة	٤
	جملة قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية	٣١٢٦٤١
	٧) قطاع الاسكان:	
١٠١٠٠	**ديوان البلاط السلطاني ويشمل:**	
١٠١٠٣	- بلدية مسقط	١٠٠٨٣٦
١٠١٠٧	- بلدية صحار	١٣٠٦١
١١٩٠٠	وزارة الإســـــكان	٧٠٣١١
من ١٢١٠١	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه	٣٥٩٤٤
إلى ١٢١٠٤	(قطاع البلديات الإقليمية)	
من ١٢٣٠١	مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار	١٤٩٧٠
إلى ١٢٣٠٦و١٢٣٠٨		
١٢٣٠٧	مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار (بلدية ظفار)	١٥٠٣٠
١٤٢٢٥	الهيئة العامة للكهرباء والمياه	١٢٧٢٢٣
١٧٨٠٠	وزارة البيئة والشؤون المناخية	١١٨٥
	جملة قطاع الاسكان	٣٧٨٥٦٠

تابع جدول رقم (١/٢)
تقديرات الايرادات الجارية حسب التخصصات الوظيفية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
	٨) قطاع الثقافة والشؤون الدينية:	
١٠٨٠٠	وزارة الإعـلام	٧٣٦
١١٦٠٠	وزارة التراث والثقافة	٦١٨
١٥٠٠٠	وزارة الشؤون الرياضية	٦١٠
١٥٩٠٠	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	٣١٥
١٦٥٠٠	الهيئة العامة للصناعات الحرفية	٢٩٤
١٨٤٠٠	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	١٤١٣
	جملة قطاع الثقافة والشؤون الدينية	٣٩٨٦
	٩) قطاع الطاقة والوقود:	
١١٠٠٠	وزارة النفط والغاز	١٥١٥٧
	جملة قطاع الطاقة والوقود	١٥١٥٧
	١٠) قطاع الزراعة والثروة السمكية:	
١١١٠٠	وزارة الزراعة والثروة السمكية	٨٥٥٤
	جملة قطاع الزراعة والثروة السمكية	٨٥٥٤
	١٢) قطاع النقل والاتصالات:	
١١٧٠٣ و١١٧٠٥ و١١٧١١	وزارة النقل والإتصالات (قطاع النقل)	٢٢٦٢٢
١١٧١٢	وزارة النقل والإتصالات (قطاع الإتصالات)	٩٧
١٤٢٢٢	هيئة تنظيم الإتصالات	٧٣٠٠٠
١٩٤٠٠	الهيئة العامة للطيران المدني	٧٦١١٣
	جملة قطاع النقل والاتصالات	١٧١٨٣٢

تابع جدول رقم (١/٢)
تقديرات الايرادات الجارية حسب التخصصات الوظيفية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
	١٣) شؤون اقتصادية أخرى:	
١٠٩٠٠	وزارة التجارة والصناعة	١٨٢١١
١٤٢٢٦	صندوق الرفد	٣٨٠
١٥٧٠٠	المجلس الأعلى للتخطيط	٧٣
١٦٧٠٠	وزارة السياحة	١٣٦٠١
١٨٦٠٠	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٢٠٩٦
١٩٦٠٠	الهيئة العامة للمؤوسسات الصغيرة والمتوسطة	١٦٥
١٩٧٠٠	الهيئة العامة للتعدين	٣٤٤٨٣
	جملة شؤون اقتصادية أخرى	٦٩٠٠٩
	١٤) الأخـــــرى:	
٤٠٥٠١	وزارة المالية (تمويل مؤسسات)	٢٠٠٠٠٠
٤٠٥٠١	وزارة المالية (الاقتراض)	١٩٥٦
	جملة قطاع الأخرى	٢٠١٩٥٦
١٩٠٠٠	احتياطي مخصص	٦٠٠٠٠
	الإجمالـــــي	٢٥٥٠٠٠٠

جدول رقم (٢/٢)
تقديرات الايرادات الجارية
للسنة المالية ٢٠١٧م (حسب البنود)

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية			البيان	الإيرادات المقدرة
بند	فصل	باب		
			أ – ايرادات الضرائب والرسوم:	
٢١	١٠١	١	ضريبة الدخل (على الشركات والمؤسسات)	٤٠٠٠٠٠
١١	١٠٣	١	رسوم الترخيص بإستقدام العمال غير العُمانيين	٣١٠٠٠٠
١١	١٠٤	١	رسوم البلدية على الإيجارات	٧٢٠٥٠
٤١	١٠٤	١	رسوم المعاملات العقارية	٦٧٩٢٤
٥١	١٠٥	١	رخص ممارسة الاعمال التجارية	١٩٧٤٨
٥٢	١٠٥	١	رخص وسائل النقل	٧٥٠٠٠
٥٣	١٠٥	١	رسوم فنادق ومرافق أخرى	٣٤٤٩٩
٥٤	١٠٥	١	رسوم امتياز مرافق	٢٩٤٧٥
٥٥	١٠٥	١	رسوم محلية مختلفة	٤٣٨٧٨
٦٢	١٠٥	١	رسوم دخول المركبات الاجنبية الفارغة	٢٥٠
١١	١٠٦	١	ضريبة جمركية	٣٧٠٠٠٠
			جملة ايرادات الضرائب والرسوم	١٤٢٢٨٢٤
			ب – ايرادات غير ضريبية:	
١٣	١٠٨	١	ايرادات بيع المياه	١٤٢٦٨٩
١٤	١٠٨	١	ايرادات مياه مختلفة	٤٩١٩
١٦	١٠٨	١	ايرادات المطارات	٦٥٥٦٢
١٧	١٠٨	١	ايرادات الموانيء	٩٠٧
١٨	١٠٨	١	ايرادات خدمات مرفق الإتصالات	٦٠٠٠٠
٢١	١٠٨	١	فائض الهيئات العامة	١٣٠٠٠

تابع جدول رقم (٢/٢)
تقديرات الايرادات الجارية
للسنة المالية ٢٠١٧م (حسب البنود)

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية			البيان	الإيرادات المقدرة
بند	فصل	باب		
٣١	١٠٨	١	ايرادات تأجير عقارات حكومية	١٦٠٢١
٤١	١٠٨	١	ارباح الاستثمارات في الأسهم وحصص رأس المال	٢٠٠١٠٠
٤٢	١٠٨	١	فوائد على ودائع البنوك والقروض المدينة	٢٠٩٧٧
١١	١٠٩	١	رسوم الهجرة والجوازات	٣٤١١٧
١٢	١٠٩	١	رسوم واتعاب ادارية مختلفة	٥٥٦٢٥
١١	١١٠	١	تعويضات وغرامات وجزاءات	٩٨٣٣٣
١١	١١٢	١	ايرادات تعديـــن	١٤٧٣٩
٢١	١١٢	١	مبيعات مواد غذائية	٢١٣
٢٢	١١٢	١	ايرادات زراعية مختلفة	٣٩٦
٢٤	١١٢	١	ايرادات طبيـــة	٣٢٧٠١
٢٦	١١٢	١	ايرادات متنوعة	٢٩٨٣٧٧
١٢	١٠٠	١	ايرادات نفطية أخرى	٨٥٠٠
			جملة الايرادات غير الضريبية	١٠٦٧١٧٦
			ج - احتياطي مخصص (إيراد غير موزع)	٦٠٠٠٠
			الاجمالي (أ + ب + ج)	٢٥٥٠٠٠٠

جدول رقم (٣)
تقديرات الايرادات الرأسمالية والاستردادات الرأسمالية
حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	الإيرادات المقدرة
	ايرادات رأسمالية:	
	قطاع الخدمات العامة:	
١٠٥٠٠	وزارة المالية	٥٠٠
	جملة قطاع الخدمات العامة	٥٠٠
	قطاع الإسكان:	
١٠١٠٧	ديوان البلاط السلطاني (بلدية صحار)	٧٠٠
١١٩٠٠	وزارة الإسكان	١٨٨٠٠
	جملة قطاع الإسكان	١٩٥٠٠
	اجمالي الايرادات الرأسمالية	٢٠٠٠٠
	استردادات رأسمالية:	
	الأخرى:	
٤٠٥٠١	وزارة المالية / تمويل مؤسسات	٢٠٠٠٠
	جملة قطاع الأخرى	٢٠٠٠٠
	إجمالي الاستردادات الرأسمالية	٢٠٠٠٠

جدول رقم (١/٣)
تقديرات الايرادات الرأسمالية والاستردادات الرأسمالية
للسنة المالية ٢٠١٧م (حسب البنود)

(ألف ريال عُماني)

رقم الحساب			البيان	الإيرادات المقدرة
بند	فصل	باب		
			ايرادات رأسمالية:	
١١	٢١٣	١	ايرادات بيع مساكن اجتماعية ومباني حكومية	١٩٠٠
١١	٢١٥	١	ايرادات بيع اراضي حكومية	١٨١٠٠
			إجمالي الايرادات الرأسمالية	٢٠٠٠٠
			إستردادات رأسمالية:	
١١	٤٣٠	١	استردادات قروض من هيئات ومؤسسات عامة وغيرها	٢٠٠٠٠
			إجمالي الاستردادات الرأسمالية	٢٠٠٠٠

جدول رقم (٤)
تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة
للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات		جملة المصروفات
		الجارية	الرأسمالية	
١٠١٠٠	ديـوان البـلاط السلطانـي	٢١٠٩٤٢	٥٤٠	٢١١٤٨٢
١٦٦٠٠	شـؤون البـلاط السلطانـي	٢٨٠١٢٤	٥٤٨	٢٨٠٦٧٢
١٠٢٠٠	الأمانة العامه لمجلس الـوزراء	٥١١٧	٣٧	٥١٥٤
١٥٣٠٠	مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء	١٥٢٨	١٠	١٥٣٨
١٠٤٠٠	وزارة الشؤون القانونيـة	٣٩٨٦	١٧	٤٠٠٣
١٠٥٠٠	وزارة الماليـة	١٦٨٤٠	٢٩	١٦٨٦٩
١٠٦٠٠	وزارة الخارجيـة	٦٨٤٠٧	١٢٥	٦٨٥٣٢
١٠٧٠٠	وزارة الداخليـة	٣٥٣١٦	١٦	٣٥٣٣٢
١٠٨٠٠	وزارة الإعـلام	٩٦٧٥	٣٥	٩٧١٠
١٠٩٠٠	وزارة التجـارة والصناعـة	١٥٢٣٠	١٩	١٥٢٤٩
١١٠٠٠	وزارة النفـط والغـاز	٤٤٨٥	٢	٤٤٨٧
١١١٠٠	وزارة الزراعة والثروة السمكية	٥٢٢٦٨	٨٩	٥٢٣٥٧
١١٢٠٠	وزارة العـدل	١٨١٠١	٩	١٨١١٠
١١٣٠٠	وزارة الصحـة	٦٣٢٠٢٣	٤٤٠٥	٦٣٦٤٢٨
١١٤٠٠	وزارة التربيـة والتعليـم	١١٥٠٥١٤	٣١٧٩	١١٥٣٦٩٣
١١٥٠٠	وزارة التنمية الإجتماعية	١٤٤٣٢٩	٧٣	١٤٤٤٠٢
١١٦٠٠	وزارة التراث والثقافـة	١٠٧٨٠	١١	١٠٧٩١
١١٧٠٠	وزارة النقـل والإتصـالات	١٥٣٥١	٦٨	١٥٤١٩
١١٩٠٠	وزارة الإسكـان	٤٠٤٣٥	٣٣٤	٤٠٧٦٩
١٢١٠٠	وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه	٩٧٣٢١	٣٨٨	٩٧٧٠٩
١٢٢٠٠	اللجنه العليا للاحتفالات بالعيد الوطني	٦٨٤	١	٦٨٥

تابع جدول رقم (٤)
تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة
للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات		جملة المصروفات
		الجارية	الرأسمالية	
١٢٣٠٠	مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفـــار	٩٥٥٧٩	٤٩	٩٥٦٢٨
١٢٤٠٠	محافظة مسقط	٤٠١٧	١	٤٠١٨
١٢٧٠٠	مجلـــس المناقصـــــات	٢٦٤٩	٣٩	٢٦٨٨
١٣٠٠٠	مجلـــس الشـــــورى	٧٣٦١	٥	٧٣٦٦
١٣١٠٠	وزارة الخدمـــة المدنيـــة	٦٣٧١	٣	٦٣٧٤
١٣٧٠٠	جامعة السلطان قابوس والمستشفى التعليمي	٢٠٣٦٨٤	٢٣٢٣	٢٠٦٠٠٧
١٤٠٠٠	وزارة المالية (مخصصات أخرى)	١٦٦٣٦	٦٧٣	١٧٣٠٩
١٤٢٠٠	موازنات الفائض والدعم	٢٠٤٤٠٨	٥٥	٢٠٤٤٦٣
١٥٠٠٠	وزارة الشؤون الرياضية	٢٩٨٥٣	٢٣	٢٩٨٧٦
١٥٢٠٠	معهـــد الإدارة العامـــة	١٠٩٧	٠	١٠٩٧
١٥٥٠٠	وزارة التعليـــم العالـــي	٥٨٥١٦	٥٢٤	٥٩٠٤٠
١٥٦٠٠	حصة الحكومة في معاشات موظفي الحكومة العُمانيين	٢٤٦٠٨٣	٠	٢٤٦٠٨٣
١٥٧٠٠	المجلس الأعلى للتخطيط	١١٤٤٨	١١٩	١١٥٦٧
١٥٨٠٠	منحة نهاية الخدمة لموظفي الحكومة	١٤٠٩٩	٠	١٤٠٩٩
١٥٩٠٠	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	٨٢٢٧٥	٢٠٦	٨٢٤٨١
١٦٠٠٠	مجلـــس الدولـــــة	٩١٧٩	٢٠	٩١٩٩
١٦١٠٠	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	١٨١٣٣	٠	١٨١٣٣
١٦٢٠٠	الإدعـــاء العـــــام	١٩٥٤٢	١٠	١٩٥٥٢
١٦٥٠٠	الهيئة العامة للصناعات الحرفية	١٠٥٢٢	٥٦	١٠٥٧٨
١٦٧٠٠	وزارة السياحة	١١٨٩٥	٣٧	١١٩٣٢

تابع جدول رقم (٤)
تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية
للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة
للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات		جملة المصروفات
		الجارية	الرأسمالية	
١٦٨٠٠	مجلس البحث العلمي	٥٨٠٦	١٥	٥٨٢١
١٦٩٠٠	المجلس العُماني للاختصاصات الطبية	٨٩٧٢	١٦٥	٩١٣٧
١٧٦٠٠	وزارة القـــوى العاملـــة	١٥٦٤٢١	٢٨٥	١٥٦٧٠٦
١٧٧٠٠	هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	٤٩٧٨	٣١	٥٠٠٩
١٧٨٠٠	وزارة البيئة والشؤون المناخية	١٤٣٦٥	١٩	١٤٣٨٤
١٨٣٠٠	الهيئة العامة لحماية المستهلك	١٢٥٨٢	١٧	١٢٥٩٩
١٨٤٠٠	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	٤٠٣٣٨	٨٥	٤٠٤٢٣
١٨٥٠٠	الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي	٩١٩	٣٠	٩٤٩
١٨٦٠٠	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٩٥٥٩	٠	٩٥٥٩
١٨٩٠٠	الهيئة العامة لسجل القوى العاملة	٤١٠٣	٤٦	٤١٤٩
١٩٢٠٠	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء (المحاكم والأمانة العامة للمجلس)	٤٥٠٣٤	٢٠٣	٤٥٢٣٧
١٩٣٠٠	مشروع جامعة عُمان (المصروفات التأسيسية)	١٦٧٨	٠	١٦٧٨
١٩٤٠٠	الهيئة العامة للطيران المدني	٢٢٣٨٧	١٤	٢٢٤٠١
١٩٥٠٠	محكمة القضاء الإداري	٤٠٣٩	١٢	٤٠٥١
١٩٦٠٠	الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٣٠٩٦	٠	٣٠٩٦
١٩٧٠٠	الهيئة العامة للتعدين	٢٨١٧	٠	٢٨١٧
١٩٩٠٠	المتحف الوطني	٩٤٠	٠	٩٤٠
١٩٠٠٠	احتياطـــي مخصـــــص	١٨٠١٦٣	٠	١٨٠١٦٣
	الإجمالـــــــي	٤٣٨٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠

جدول رقم (١/٤)

تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات		جملة المصروفات
		الجارية	الرأسمالية	
	١) قطاع الخدمات العامة:			
١٠١٠٠	ديوان البلاط السلطاني	٩٢١٨٤	٩٠	٩٢٢٧٤
١٦٦٠٠	شؤون البلاط السلطاني	٢٦٩٣٢٧	٤٨٨	٢٦٩٨١٥
١٠٢٠٠	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٥١١٧	٣٧	٥١٥٤
١٥٣٠٠	مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء	١٥٢٨	١٠	١٥٣٨
١٠٤٠٠	وزارة الشؤون القانونية	٣٩٨٦	١٧	٤٠٠٣
١٠٥٠٠	وزارة الماليـــــة	١٦٨٤٠	٢٩	١٦٨٦٩
١٠٦٠٠	وزارة الخارجيـــة	٦٣٥٣٢	١٢٣	٦٣٦٥٥
١٢٢٠٠	اللجنة العليا للاحتفالات بالعيد الوطني	٦٨٤	١	٦٨٥
١٢٧٠٠	مجلس المناقصـــات	٢٦٤٩	٣٩	٢٦٨٨
١٣٠٠٠	مجلـس الشـــورى	٧٣٦١	٥	٧٣٦٦
١٤٠٠٠	وزارة المالية (مخصصات أخرى)	١٦٦٣٦	٦٧٣	١٧٣٠٩
١٦٠٠٠	مجلس الدولـــة	٧٤٥٢	٢٠	٧٤٧٢
١٦١٠٠	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	١٨١٣٣	٠	١٨١٣٣
١٧٧٠٠	هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	٤٩٧٨	٣١	٥٠٠٩
١٨٣٠٠	الهيئة العامة لحماية المستهلك	١٢٥٨٢	١٧	١٢٥٩٩
	جملة قطاع الخدمات العامة	٥٢٢٩٨٩	١٥٨٠	٥٢٤٥٦٩
	٣) قطاع الأمن والنظام العام:			
١٩٥٠٠	محكمة القضاء الإداري	٤٠٣٩	١٢	٤٠٥١
١٠٧٠٠	وزارة الداخلية	٣٥٣١٦	١٦	٣٥٣٣٢
١١٢٠٠	وزارة العـــدل	١٦٨٤٥	٦	١٦٨٥١
١٢٤٠٠	محافظة مسقط	٤٠١٧	١	٤٠١٨
١٦٢٠٠	الإدعاء العـــام	١٩٥٤٢	١٠	١٩٥٥٢
١٩٢٠٠	مجلس الشؤون الإدارية للقضاء (المحاكم والأمانة العامة للمجلس)	٤٥٠٣٤	٢٠٣	٤٥٢٣٧
	جملة قطاع الأمن والنظام العام	١٢٤٧٩٣	٢٤٨	١٢٥٠٤١

جدول رقم (١/٤)
تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	جملة المصروفات
	٤) قطاع التعليم:			
١٠١١٩	ديوان البلاط السلطاني (مجلس التعليم)	٢٩٨٧	٦	٢٩٩٣
١٠٦٩٠	وزارة الخارجية (المعهد الدبلوماسي)	١٣٢	٢	١٣٤
١١٢٠٥	وزارة العـــدل (المعهد العالي للقضاء)	١٢٥٦	٣	١٢٥٩
١١٣٠٠	وزارة الصحة (المعاهد الصحية والمديرية العامة للتعليم والتدريب)	٢٣٩٩٨	١٦١	٢٤١٥٩
١١٤٠٠	وزارة التربية والتعليم	١١٤٧٧٤٢	٣١٦٧	١١٥٠٩٠٩
١٣٧٠٠	جامعة السلطان قابوس والمستشفى التعليمي	٢٠٣٦٨٤	٢٣٢٣	٢٠٦٠٠٧
١٥٢٠٠	معهد الإدارة العامـة	١٠٩٧	٠	١٠٩٧
١٥٥٠٠	وزارة التعليم العالـي	٥٨٥١٦	٥٢٤	٥٩٠٤٠
١٥٩٠٢	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (كلية العلوم الشرعية)	٢٧٨١	٧	٢٧٨٨
١٦٥٠٢	الهيئة العامة للصناعات الحرفية (مراكز تدريب الصناعات الحرفية)	١٠٨٦	١٤	١١٠٠
١٦٨٠٠	مجلس البحث العلمي	٥٨٠٦	١٥	٥٨٢١
١٦٩٠٠	المجلس العُماني للاختصاصات الطبية	٨٩٧٢	١٦٥	٩١٣٧
١٧٦٠٠	وزارة القوى العاملة (قطاع التعليم التقني والتدريب المهني)	١١٨١٤٧	١٤٣	١١٨٢٩٠
١٨٥٠٠	الهيئة العُمانية للاعتماد الاكاديمي	٩١٩	٣٠	٩٤٩
١٩٣٠٠	مشروع جامعة عُمان (المصروفات التأسيسية)	١٦٧٨	٠	١٦٧٨
	جملة قطاع الأمن والنظام العام	١٥٧٨٨٠١	٦٥٦٠	١٥٨٥٣٦١
	٥) قطاع الصحة:			
١١٣٠٠	وزارة الصحـــة	٦٠٨٠٢٥	٤٢٤٤	٦١٢٢٦٩
	جملة قطاع الصحة	٦٠٨٠٢٥	٤٢٤٤	٦١٢٢٦٩

جدول رقم (١/٤)

تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	جملة المصروفات
	٦) قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية:			
١١٥٠٠	وزارة التنمية الإجتماعية	١٤٤٣٢٩	٧٣	١٤٤٤٠٢
١٣١٠٠	وزارة الخدمة المدنية	٦٣٧١	٣	٦٣٧٤
١٤٢١٤	مؤسسات أخرى	٣٣١٧٤	٠	٣٣١٧٤
١٥٦٠٠	حصة الحكومة في معاشات موظفي الحكومة العُمانيين	٢٤٦٠٨٣	٠	٢٤٦٠٨٣
١٥٨٠٠	منحة نهاية الخدمة لموظفي الحكومة	١٤٠٩٩	٠	١٤٠٩٩
١٧٦٠٠	وزارة القوى العاملة (قطاع العمل)	٣٨٢٧٤	١٤٢	٣٨٤١٦
١٨٩٠٠	الهيئة العامة لسجل القوى العاملة	٤١٠٣	٤٦	٤١٤٩
	جملة قطاع الضمان والرعاية الاجتماعية	٤٨٦٤٣٣	٢٦٤	٤٨٦٦٩٧
	٧) قطاع الإسكان:			
١٠١٠٠	ديوان البلاط السلطاني ويشمل:			
١٠١٠٣	- بلدية مسقط	٨٥٨٩٤	٤٣٥	٨٦٣٢٩
١٠١٠٥	- مكتب حفظ البيئة	٥٧٢٢	٢	٥٧٢٤
١٠١٠٧	- بلدية صحار	١٨٣٢٢	١	١٨٣٢٣
١٠١١١	- مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون البيئية	٢٩٤	٠	٢٩٤
١١٩٠٠	وزارة الإســـكان	٤٠٤٣٥	٣٣٤	٤٠٧٦٩
من ١٢١٠١ إلى ١٢١٠٤	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه (قطاع البلديات الإقليمية)	٩٢٥٣٠	٣٨٤	٩٢٩١٤
١٢١٠٧	وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه (قطاع موارد المياه)	٤٧٩١	٤	٤٧٩٥
من ١٢٣٠١ إلى ١٢٣٠٦ و١٢٣٠٨	مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار	٦٤٢٨٣	٠	٦٤٢٨٣
١٢٣٠٧	مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار (بلدية ظفار)	٣١٢٩٦	٤٩	٣١٣٤٥
١٤٢٢٥	الهيئة العامة للكهرباء والمياه	١٤٤٩٧٢	٠	١٤٤٩٧٢
١٧٨٠٠	وزارة البيئة والشؤون المناخية	١٤٣٦٥	١٩	١٤٣٨٤
	جملة قطاع الاسكان	٥٠٢٩٠٤	١٢٢٨	٥٠٤١٣٢

تابع جدول رقم (١/٤)
تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	جملة المصروفات
	٨) قطاع الثقافة والشؤون الدينية:			
	ديوان البلاط السلطاني:			
١٠١١٥	ـ مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية	١٩٧٦	٣	١٩٧٩
١٦٦٠٤	شؤون البلاط السلطاني	١٠٧٩٧	٦٠	١٠٨٥٧
١٠٨٠٠	وزارة الإعلام	٩٦٧٥	٣٥	٩٧١٠
١١٤٠٣	وزارة التربية والتعليم (المديرية العامة للكشافة والمرشدات)	٢٧٧٢	١٢	٢٧٨٤
١١٦٠٠	وزارة التراث والثقافة	١٠٧٨٠	١١	١٠٧٩١
١٤٢٠٤	مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والاعلان	٢٦٠٧	٠	٢٦٠٧
١٥٠٠٠	وزارة الشؤون الرياضية	٢٩٨٥٣	٢٣	٢٩٨٧٦
١٥٩٠١	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	٧٩٤٩٤	١٩٩	٧٩٦٩٣
١٦٠٠٣	مجلس الدولة (اللجنة الوطنية للشباب)	١٧٢٧	٠	١٧٢٧
١٦٥٠١	الهيئة العامة للصناعات الحرفية	٩٤٣٦	٤٢	٩٤٧٨
١٨٤٠٠	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	٤٠٣٣٨	٨٥	٤٠٤٢٣
١٩٩٠٠	المتحف الوطني	٩٤٠	٠	٩٤٠
	جملة قطاع الثقافة والشؤون الدينية	٢٠٠٣٩٥	٤٧٠	٢٠٠٨٦٥
	٩) قطاع الطاقة والوقود:			
١١٠٠٠	وزارة النفط والغاز	٤٤٨٥	٢	٤٤٨٧
	جملة قطاع الطاقة والوقود	٤٤٨٥	٢	٤٤٨٧
	١٠) قطاع الزراعة والثروة السمكية:			
١٠١١٨	ديوان البلاط السلطاني (مشروع زراعة المليون نخلة)	٣٣٠٢	٣	٣٣٠٥
١١١٠٠	وزارة الزراعة والثروة السمكية	٥٢٢٦٨	٨٩	٥٢٣٥٧
	جملة قطاع الزراعة والثروة السمكية	٥٥٥٧٠	٩٢	٥٥٦٦٢

تابع جدول رقم (١/٤)

تقديرات المصروفات الجارية والرأسمالية حسب التخصصات الوظيفية للوزارات المدنية والوحدات الحكومية والهيئات العامة للسنة المالية ٢٠١٧م

(ألف ريال عُماني)

رقم الميزانية	البيان	المصروفات الجارية	المصروفات الرأسمالية	جملة المصروفات
	١٢) قطاع النقل والاتصالات:			
١١٧٠٠	وزارة النقل والإتصالات (قطاع النقـــل)	١٤٥٦٥	٥٦	١٤٦٢١
١١٧٠٠	وزارة النقل والإتصالات (قطاع الإتصالات)	٧٨٦	١٢	٧٩٨
١٤٢٢٤	هيئة تقنية المعلومات	١٨١٧٩	٠	١٨١٧٩
١٩٤٠٠	الهيئة العامة للطيران المدني	٢٢٣٨٧	١٤	٢٢٤٠١
	جملة قطاع النقل والإتصالات	٥٥٩١٧	٨٢	٥٥٩٩٩
	١٣) شؤون اقتصادية أخرى:			
	ديوان البلاط السلطاني:			
١٠١٢٠	– مكتب مستشارجلالة السلطان لشؤون التخطيط الاقتصادي	٢٦١	٠	٢٦١
١٠٩٠٠	وزارة التجارة والصناعة	١٥٢٣٠	١٩	١٥٢٤٩
١٤٢٠٢	الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي	١٥٢٦	٠	١٥٢٦
١٠٦٩٦	الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	٤٧٤٣	٠	٤٧٤٣
١٥٧٠٠	المجلس الأعلى للتخطيط	١١٤٤٨	١١٩	١١٥٦٧
١٦٧٠٠	وزارة السياحة	١١٨٩٥	٣٧	١١٩٣٢
١٨٦٠٠	هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم	٩٥٥٩	٠	٩٥٥٩
١٤٢٢٦	صندوق الرفد	٣٩٥٠	٥٥	٤٠٠٥
١٩٦٠٠	الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٣٠٩٦	٠	٣٠٩٦
١٩٧٠٠	الهيئة العامة للتعدين	٢٨١٧	٠	٢٨١٧
	جملة شؤون اقتصادية أخرى	٦٤٥٢٥	٢٣٠	٦٤٧٥٥
١٩٠٠٠	احتياطي مخصص	١٨٠١٦٣	٠	١٨٠١٦٣
	الإجمالـــــــي	٤٣٨٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠

جدول رقم (٥)
الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧م
(حسب الوزارات قطاعيا)

(ألف ريال عُماني)

القطـــــاع – الـــــوزارة	المشاريع المستمرة
أ) قطاع الإنتاج السلعي:	
وزارة النفط والغاز	٤٥٤٩
الهيئة العامة التعدين (المعادن)	٤١٣
وزارة التجارة والصناعة (الصناعة)	٨٠
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية	٢٢٩٢٨
الهيئة العامة للصناعات الحرفية	٣٦٧٩
مشروع زراعة المليون نخلة	٢٢١٤٧
وزارة الزراعة والثروة السمكية (الزراعة)	٢٦٧٧٨
وزارة الزراعة والثروة السمكية (الثروة السمكية)	٧٨٥٥٠
هيئة المنطقة الإقتصادية الخاصة بالدقم	٢٣٩٧٩٤
الهيئة العامة لترويج الإستثمارات وتنمية الصادرات	٩٧٢
جملة قطاع الإنتاج السلعي	٣٩٩٨٩٠
ب) قطاع الانتاج الخدمي:	
وزارة التجارة والصناعة (التجارة)	٤٠٤٥
وزارة السياحة	٧٣٥٠٠
وزارة الاسكان	٣٦٣٢٩٠
الهيئة العامة للكهرباء والمياه (المياه)	٤٢٩٢٣٧
وزارة النقل والإتصالات (الإتصالات)	٣٠٥
الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي	١٩٥٩٣
هيئة تنظيم الإتصالات	٥٩١٨
جملة قطاع الانتاج الخدمي	٨٩٥٨٨٨

تابع جدول رقم (٥)
الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧م
(حسب الوزارات قطاعيا)

(ألف ريال عُماني)

القطـــــاع – الـــــوزارة	المشاريع المستمرة
ج) قطاع الهياكل الاجتماعية:	
وزارة الاعلام	١٠٤٣٠
وزارة العدل	٨٨٠٤
وزارة الصحة	٢٦٦٠٤٠
وزارة التربية والتعليم	١٧٧٢٠٣
وزارة الشؤون الرياضية	٣٩٠٧٠
وزارة التنمية الاجتماعية	٢٢٢٨١
وزارة التراث والثقافة	٢٤٤٨٥
وزارة الخدمة المدنية	٩٣٤
جامعة السلطان قابوس	٤٦٥٠٩
وزارة القوى العاملة	٧٠٨٥١
مكتب مستشار جلالة السلطان للشؤون الثقافية	١٦٢١
وزارة التعليم العالي	٢٥٣١٥٧
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	٢٢٥٦٧
مجلس البحث العلمي	٣٧٨٨٩
معهدالادارة العامة	٣٣٢
المجلس العماني للإختصاصات الطبية	١١٣٤
جامعة عمان	٢٥٤٢
الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	٢٤٠٦١
مجلس الشؤون الإدارية – القضاء	٩٩٦٥
هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية	٦٦٤٧
المركز الوطني للاحصاء والمعلومات	٢٠٢٥٩
جملة قطاع الهياكل الاجتماعية	١٠٤٦٧٨١

تابع جدول رقم (٥)
الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧م
(حسب الوزارات قطاعيا)

(ألف ريال عُماني)

القطـــــاع – الـــــوزارة	المشاريع المستمرة
د) قطاع الهياكل الاساسية:	
ديوان البلاط السلطاني (الديوان العام)	١٩٠٤٩٦
ديوان البلاط السلطاني (بلدية مسقط)	٢٨٧٢٢٦
ديوان البلاط السلطاني (بلدية صحار)	٣٦٧٧٨
شؤون البلاط السلطاني	٣١١١٧٨
مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء	١٨٥٩
الأمانه العامة لمجلس الوزراء	٨٤٨٥
وزارة الشؤون القانونية	٨٢٦
وزارة الخارجية	٦١٩٦٠
وزارة الداخلية	١١٥٢٥
وزارة النقل والإتصالات (الطرق)	١٧٠٠١٣٥
وزارة النقل والإتصالات (المطارات)	٦٣٣٢٠٨
وزارة النقل والإتصالات (الموانيء)	٩٤٨٨٦
وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه (البلديات الإقليمية)	٢٣٩٧٦٧
وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه (موارد المياه)	٦٤٥٨٧
وزارة البيئة والشؤون المناخية	١٧٧١
مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار	١٠٩٩٣٢
وزارة الماليه	٢٠٠
مجلس الشورى	٢٣
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	٢٠٤٨
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	٣٨
المجلس الأعلى للتخطيط : الأمانة العامة	٢٨١٩٤
مجلس المناقصات	٣١٩
الإدعـــــاء العـــام	١٩٥٢
هيئة تقنية المعلومات	٣٣٥٠٣
الهيئة العامة للطيران المدني	١١٩٦٦
إحتياطي مخصص	٦٩٣٩
جملة قطاع قطاع الهياكل الاساسية	٣٨٣٩٨٠١
الجـــــــــــــــــملة	٦١٨٢٣٦٠
المقدر صرفه خلال عام ٢٠١٧م	١٢٠٠٠٠٠

جدول رقم (١/٥)
الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧ م
(حسـب القطـاعـات)

(ألف ريال عُماني)

القطـــــــــاع	إعتمادات المشاريع المستمرة
أ) قطاع الانتاج السلعي:	
النفط الخام	٤٢٢٢
المعادن والمحاجر	٢٩٨
الزراعة	٥٩٦٣١
الاسماك	٧٧١٦٠
الصناعة التحويلية	٣٥٢٤٣
جملة قطاع الإنتاج السلعي	١٧٦٥٥٤
ب) قطاع الانتاج الخدمي:	
الاسكان	٤٠٤٦١٣
التجاره	٥٨١٩
الكهرباء	١٢٠٧
المياه	٤٤٠٧٨١
البريدوالبرق والهاتف	١٧٧٤٨
السياحة	٥٧٤٤٦
جملة قطاع الانتاج الخدمي	٩٢٧٦١٤
ج) قطاع الهياكل الاجتماعية:	
التعليم	٤٩١٦٠٩
التدريب المهني	٤٩٢٧٠
الصحة	٣١٨٤٩٦
الاعلام والثقافة والشؤون الدينية	٢٤٠٢٨٢
المراكزالاجتماعية	٣٠٦٠٣
مراكزالشباب	٤٨٠٨٤
جملة قطاع الهياكل الاجتماعية	١١٧٨٣٤٤

تابع جدول رقم (١/٥)
الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧ م
(حسـب القطـاعـات)

(ألف ريال عُماني)

القطـــــــــاع	إعتمادات المشاريع المستمرة
د) قطاع الهياكل الاساسية:	
الطرق	٢١٩٥٠٤٢
المطارات	٦٤٤٥١٢
الموانئ	٢٦٥٢٨٥
الري ومواردالمياه	٦٨٤٥٦
تخطيط المدن وخدمات البلديات	٢٦٢٣٤٨
الادارة الحكومية	٤٤٥٥٢٣
البيئة ومكافحة التلوث	١٨٦٨٢
جملة قطاع الهياكل الاساسية	٣٨٩٩٨٤٨
الجمـــــــلـة	٦١٨٢٣٦٠
المقدر صرفه خلال عام ٢٠١٧م	١٢٠٠٠٠٠

جدول رقم (٢/٥)
الميزانية الإنمائية لعام ٢٠١٧ م
(حسب المحافظات)

(ألف ريال عُماني)

المحـــافظـــة	إعتمادات المشاريع المستمرة
محافظة مسقط	٩٨٠٣٠٠
محافظة الباطنة (شمال)	١١٥٠١٩٦
محافظة الباطنة (جنوب)	٢٦٦٨٠٨
محافظة مسندم	١٠٧٧٨٦
محافظة البريمي	٦٠١٦٩
محافظة الظاهرة	١٤٧٨٥٢
محافظة الداخلية	٢٢٩٤٢٥
محافظة الشرقية (جنوب)	٣١٦٨١٥
محافظة الشرقية (شمال)	٩٩٥٧٨
محافظة الوسطى	٤٤٠٧٧٩
محافظة ظفار	٣٣٧٥٣٩
مشاريع ذات طبيعة شاملة	١٩٧٥١٧٥
خارج السلطنة	٦٩٩٣٨
الجمـــــلـــة	٦١٨٢٣٦٠
المقدر صرفه خلال عام ٢٠١٧م	١٢٠٠٠٠٠